قتلة ومغتصبون.. وعصابات اجرام.. وميليشيات تبيع الغاز والنفط وتطهر الاحياء

جهود اصلاح وزارة الداخلية تترنح.. فساد واكثر من 1200 من موظفيها ادينوا بجرائم ايام صدام

لندن ـ «القدس العربي»:

قالت صحيفة «نيويورك تايمز» ان اختراق الجماعات الشيعية المسلحة، وعصابات الجريمة لاجهزة الامن العراقية التابعة لوزارة الداخلية تصعب من عملية تنظيف هذه الاجهزة منهم، وهي الخطوة الاساسية لتطمين الشارع العراقي وانهاء الحرب الطائفية المشتعلة في البلاد منذ اكثر من اربعة اشهر. وقالت ان وزير الداخلية جواد بولاني لا يجد السند او الدعم من الحكومة لاتخاذ هذه الاجراءات، خاصة عندما يتعلق الامر بقيادات بارزة داخل الوزارة وقواتها الامنية والتي تلقى دعما من الاحزاب السياسية. واشارت الى ان احدا لا يعتقد ان عملية التطهير ستكون سهلة، وان بعض التقدم جرى لفصل الكثير من مسببي المشاكل الا ان مهمة تطهير الاجهزة الامنية كبيرة وجاءت بسبب غض طرف عدد من مسؤولي الوزارة عن ممارسات واختراقات الميليشيات الشيعية لاجهزة الامن.

وقالت ان الوزارة اكتشفت في الفترة القليلة الماضية ان اكثر من 1200 عنصر من عناصر قوات الامن، قد ادينوا بجرائم اغتيال وقتل، واغتصاب واعمال اجرامية اخرى، وذلك بحسب مسؤول غربي على علاقة وثيقة الصلة بوزارة الداخلية. ويعتقد ان مشكلة الوزارة تنبع من الفرز الطائفي، حيث تقول ان القوات الامريكية تشجع على تجنيد السنة في قوى الامن التابعة للوزارة الا ان غياب نظام التأكد من هوية الجندي او عنصر الشرطة يفتح الباب امام عملية الاختراق. ويقول القادة العسكريون الامريكيون انه من بين 27 فرقة تابعة لوزارة الداخلية فان هناك ما بين 5 ـ 6 فرق قام قادتها باستخدامها في عمليات اجرام او لاسباب طائفية او كغطاء لفرق الموت، حيث اكتشفت منذ يوم الاربعاء الماضي اكثر من 156 جثة في بغداد. كما لوحظ غياب نظام المحاسبة، فقد اوقفت الوزارة عمليات التفتيش المشتركة بين الامريكيين والعراقيين لوحدات الاعتقال التابعة للوزارة والتي بدأت بعد اكتشاف اقبية التعذيب التابعة للوزارة في حي الجادرية. كما لم تتم محاكمة اي مسؤول بارز في الوزارة بتهمة اساءة معاملة السجناء، مع ان هناك حالات لم يتم الكشف عنها، وهي اعتقال اطفال في سجن يضم اكثر من 1400 معتقل. كما ان اي تحقيق داخلي في التعذيب واساءة معاملة المعتقلين، الفساد او نشاطات اجرامية يتم حجبها او تعويقها.

وتقول الصحيفة ان الامريكيين يعتقدون ان اعادة تنظيم وتطهير وزارة الداخلية خطوة اولى لانهاء الحرب الطائفية. وكانت بعض المصادر الصحافية قد تكهنت بحدوث تعديل وزاري يطيح ببولاني الذي وصف بانه لعبة في يد نوري المالكي، والائتلاف الشيعي الحاكم. الا ان الصحيفة تقول ان بولاني يحاول جاهدا للعمل على تطهير الوزارة من الفساد والطائفية التي وجدت مرتعا اثناء فترة ولاية سلفه، بيان جبر صولاغ، الا ان تدخل الائتلاف الشيعي الحاكم وعلاقة وزير الداخلية به يعني ان يديه تظلان مقيدتين عندما يتم الحديث عن اصلاح داخلي للوزارة.

وقال الدبلوماسي الغربي ان اي قرار يخالف ارادة الائتلاف او الميليشيات قد لا يطيح ببولاني ولكن سيكلفه حياته. ويزعم الامريكيون ان الخطة الامنية لبغداد ادت الى تراجع في عمليات الاغتيال والقتل التي تقوم بها جماعات شيعية، مع ان الارقام تقول غير ذلك، فقد تم العثور على 50 جثة يوم السبت ومثلها يوم الجمعة الماضية، الا ان الامريكيين يقولون ان نسبة العمليات التي تقوم بها فرق الموت تراجعت بنسبة 52 بالمئة. ويقول مسؤول امريكي ان عدد حالات الاختطاف قل كما ان هجمات الميليشيات خفت في عدد من الاحياء. ويقول متحدث باسم وزارة الداخلية ان الوزاة فصلت منذ حزيران (يونيو) الماضي 1500 شخص.

ولكن مصادر اشارت الى ان عددا من المسؤولين الكبار في الوزارة الذين يتمعتون بحماية الاحزاب الشيعية لا زالوا يمارسون اعمالهم داخلها، ويدعم هذا المسؤول المعروف باسم «الثلاث الفات» المفتش العام للوزارة الذي يرى الامريكيون انه عاجز. كما اظهر فحص للبصمات تم داخل الوزارة ان 1228 شخصا ادينوا بجرائم اثناء فترة حكم صدام حسين، وقال الدبلوماسي الغربي ان بعض هؤلاء قاموا باغتصاب بنات، وجرائم قتل وتهريب مخدرات. واضاف المسؤول ان الانطباع الذي خرج به هو وجود عدد كبير من امثال هؤلاء المجرمين. وتعترف وزارة الدفاع الامريكية بوجود مشكلة داخل وزارة الداخلية التي تعاني من فساد وطائفية وهي التي تقف عقبة امام التقدم. وتشير الى ان الشرطة الوطنية داخل وحدات الامن هي الاكثر فسادا، حيث تم تجنيد اعداد كبيرة من اتباع جيش المهدي، وقوات بدر في سلك الشرطة الوطنية في فترة عمل بيان جبر. واشارت الى السجون السرية التي تحتفظ بها الفرقتان والاكتشاف الذي قام به الامريكيون في شهر ايار (مايو) لوجود 250 معتقلا سنيا ظهرت اثار التعذيب على اجسادهم وحشروا في غرف ضيقة. وتقول منظمة حقوق الانسان العراقية ان 4331 معتقلا محتجزون في مراكز واقبية وزارة الداخلية. وعبر عدد من القادة الامريكيين عن مخاوفهم من وجود سجون سرية.

وفي تقرير مطول لصحيفة «اوبزيرفر» كتب فيه مراسلها لبغداد انطباعاته عن العاصمة العراقية التي قررت الحكومة العراقية حفر خندق حولها لمنع دخول الاسلحة والسيارات اليها. وقال ان هناك حربا طائفية يومية، حيث يتم تطهير الاحياء ذات الغالبية الشيعية من سكانها السنة والعكس. وقدم الكاتب صورة عن الوضع المزري في حي الزعفرانية الذي يعتقد انه حالة للدراسة، حيث احتل اتباع جيش المهدي مسجد الحي واتخذوه مركزهم الثاني بعد مركز عملياتهم داخل مدينة الصدر.

وقال الكاتب ان جيش المهدي اخترق قوات الامن، ويسيطر علي توزيع الوقود، وانابيب الغاز، بل قام بطرد عشر عائلات شيعية لكي يقيم مركز عمليات قرب مستشفى. ويقول الكاتب ان الصراع الطائفي اثر على عمل مؤسسات الحكم المحلي، حيث يطالب اعضاء المجلس المحلي مثلا في الاعظمية بمجلس حكم منفصل عن الشيعة. كما يحاول مجلس مدينة الصدر المحلي الانفصال عن مجالس محافظة بغداد من اجل انشاء مجلس خاص للمجالس المحلية الشيعية. ويعتقد ان عدم وجود شرطة وطنية هو السبب وراء عمليات الفرز فالفرق التابعة لوزارة الداخلية معظمها شيعي ولهذا عندما تنقل الى مناطق السنة يختفي معظم افرادها او يتغيبون عن العمل. ويدفع الامريكيون باتجاه ضم اعداد من السنة في اكاديميات الشرطة حيث لوحظ ارتفاع بنسبة 20 بالمئة.

وصفت الفدرالية بانها خطوة لتقسيم العراق ومجاملة على حساب الشعب

صحف عراقية تنتقد تراجع الخدمات وانتشار الفساد وتبرز تحدي صدام لمحاصريه: انا اسد في عريني

بغداد ـ «القدس العربي»

ـ من ضياء السامرائي:

تسابقت صحف بغداد في تناول الاحداث التي تجري على الساحة العراقية.

(مجاملة على الحساب) مقال لفاتح عبد السلام في صحيفة «الزمان» جاء فيه: هل يوجد مجاملة في السياسة؟ هذا سؤال ورد من قارئ تعليقاً على مقال سابق ذكرت فيه ان هناك مجاملات وسلسلة من اجراءات الترضية المتبادلة تحكم النشاط الظاهر للسياسيين العراقيين بعد ان اقروا منذ مجلس الحكم بدعة بريمر سيء الصيت في اعلاء مبدأ المحاصصة الطائفية على اساس لفلفة الامور لتمشية الحال الجديد وتثبيت اركانه في البلد الخارج من ماساة حكم الفرد الواحد.. ثم ظهرت النتائج المعكوسة سريعاً على الارض.

واضاف الكاتب «واعود للمجاملة فاجد من يقول ان السياسة اصلاً مجاملة وارى ان السياسة تحتوي في معنى من معانيها على عنصر المجاملة كوسيلة وصول وايصال للمواقف وللوجود كله. ولكن ان تتحول السياسة بحد ذاتها الى هذا المعنى المجتزأ الوحيد كواجهة وغطاء لما يختبئ خلفه من مواقف حقيقية مطبوخة في الخفاء فانها كارثة او نذير كارثة على نحو ادق وهذا ما حصل في العراق وما انجلى اليوم بعد ان انتهت شهور العسل المفترضة والمخطط لها بين سين وصاد من مراكز القوى داخل الطائفة والقومية والتكتل والجماعة والاقليم والبلد كله.. لتنكشف الخفايا امام ساحة الاستحقاقات النهائية التي يريد الجميع استعراض القوة فيها، وهو استعراض قوة استغلالي للفراغ الفعلي في البلد، حيث الحكومة محكومة بوجود اليد الامريكية العليا وايدي الخفاء الاخرى وحيث الوجود الامريكي نفسه محكوم بقوة مسلحة غامضة تعتمد النظام الفيدرالي، لكن القضية في العراق تختلف من حيث المعنى والمفهوم وستختلف في التطبيق، الدستور العراقي منح الاقاليم صلاحيات تجعل النظام المعتمد في العراق اقرب الى الكونفدرالية منه الى الفيدرالية، والفرق بينهما واضح وكبير، للاقاليم ان تشكل حرس حدود خاصا بها يحميها من عاديات الزمن ومن غزو محتمل او تسلل غير محسوب، ولم يشر الدستور الى الاهداف وراء تشكيل حرس الحدود. فإقليم الجنوب له حدود ومثله إقليم الوسط وإقليم الشمال، وهذه الحدود يجب ان تصان، وحرس الحدود لا يسمحون لكائن من كان بان يتجاوز على حدود اقاليمهم، وهذا الكائن لا يقصد به كائن اجنبي، لان مهمة الدفاع عن ارض العراق موكلة الى الحكومة المركزية، وهذه الحكومة تمتلك جيشا، وهذا الجيش يصدر الاوامر لحرس الحدود بان تمتثل لاوامره، هذا من الجانب النظري، لكننا لانعلم إذا كان حراس الاقاليم سيمتثلون لاوامر الحكومة المركزية؟ وهل يمتلك الجيش العراقي الجديد صلاحية الدخول الى الاقاليم؟

واضاف الكاتب «وانا اسالكم وكل منكم له إقليم: بماذا يمكن ان تتبرعوا للعراق؟ تعوذوا بالله من شر الشيطان الرجيم».

وفي سياق مشروع الغاء الاقليات والقوميات العرقية الصغيرة في المجتمع العراقي الجديد وفق حسابات تؤدي في النهاية الى محو امة من الاعراق واللاعراق والقيم كتبت صحيفة «عراق الغد» اليومية مقالا للكاتبة اورنامو شينايا تضمن تساؤلا خطيرا تحت عنوان «من ساهم في تحويل الاشوريين الكلدان السريان الى امة في المنفى»، جاء فيه: «اصدر بعض المثقفين العراقيين (السريان الكلدان الاشوريين) سنة 1992 بيانا حذروا فيه (وبوقت مبكر ومناسب) من سياسات التكريد المستمرة التي يتعرض لها العراقيون في القسم الشمالي من ارض النهرين، ويقول هؤلاء ببيانهم: لقد بدات القيادات الكردية وبعملية منظمة ومعلومة الاهداف باسكان مجموعات كردية في او حول الكثير من القرى المسيحية (الكلدآشورية) وفي المناطق المختلفة مثل سرسنك، برواري بالا وغيرها وباعداد كبيرة تؤثر على ديمغرافية القرى واقتصادها وتكوينها الاجتماعي وبشكل واضح يؤدي حتماً خلال بضع سنوات قادمة الى احتواء الوجود المسيحي ونزوح المسيحيين من قراهم والاستحواذ عليها من قبل الاكراد». واضافت الكاتبة ان «هذا البيان الذي حذر الراي العام العراقي والدولي من عمليات التكريد التي تتعرض لها منطقة شمال العراق لم يعره احد اي اهتمام، فالمعارضة العراقية (حينذاك) كانت منشغلة في اسقاط نظام صدام بدل الدفاع عن هوية شمال العراق. وتقول مصادر اشورية كلدانية سريانية ان الاخوة الاكراد هجروا 150 الف عراقي غير كردي من محافظتي اربيل ودهوك خلال 12 عاما».

واشارت الكاتبة «ولاعطاء اخوتنا العراقيين (الناطقين بالعربية) لمحة عن حملات التغيير التي تستهدف الغاء هوية العراق نسرد لكم ما تعرضت وتتعرض له منطقة (سرسنك) العراقية التي تعتبر من القصبات والتجمعات المهمة للشعب الكلدوآشوري. بتشجيع من بعض الاحزاب الكردية العنصرية قامت 125 عائلة كردية تنتمي اغلبيتها الى قبيلة الزعيم الكردي المعروف مسعود البارزاني باحتلال القصبة والاستحواذ على اراضي العراقيين من غير الاكراد واعتدوا عليهم بشتى الاساليب اللااخلاقية. وقد ذكرت جريدة الديار (1994/7/30) ان اهالي سرسنك يقولون بالنسبة لاراضيهم: انها صودرت منهم. وما ان استقر النازحون الاكراد الجدد في منطقة سرسنك العراقية واطمأن بالهم في الدعم الذي يتلقونه من لدن الادارة الكردية، حتى بدأ هؤلاء القادمون بالتعرض حتى الى ارواح الابرياء والمساكين، وبداوا يشاكسون ويضيقون الخناق على الاشوريين الكلدان. وحول الاعتداءات على ارواح شعبنا في سرسنك نشرت جريدة (القدس) الغراء في عددها الصادر في تاريخ (7 آب ـ اغسطس 1998) ما يلي: بتاريخ 22 تموز (يوليو) تعرض اهالي سرسنك الآشوريون الى اعتداء وحشي من قبل جيرانهم الاكراد الساكنين في حي كاني جناركي (بالاصل من قرية اردان الكردية) اردلان حسب الرحالة هنري كانت قرية كلدانية قبل مئة عام تم تكريدها الان، حيث اقتحمت مجموعات مسلحة من الاكراد منازل المواطنين واعتدت عليهم بالضرب والشتم واطلاق العيارات النارية التي ادت بالنتيجة الى جرح ثلاثة آشوريين بينهم حدث لا يتجاوز الرابعة عشرة من العمر... ابتدات الحوادث منذ فترة وكانت تتركز في البدء على محاولات التحرش في الشارع الذي يخترق سرسنك. ووقعت الكثير من الاحداث الماساوية والدموية في المنطقة».

من جهتها نشرت صحيفة «الحقيقة» البغدادية تقريرا واسعا حول جلسة المحاكمة الاخيرة تحت عنوان «صدام متحديا الغزاة والعملاء: انا اسد في عريني»، قالت فيه: شبّه الرئيس العراقي الاسير صدام حسين الخميس نفسه بالاسد المحاصر في قفص خلال الجلسة السادسة من مسرحية «الانفال» التي اكّد خلالها وزيره سلطان هاشم مسؤوليته عما يعرف بـ«قضية الانفال» بينما اتهم فريق الدفاع عن صدام المحكمة بالسعي الى اقصاء المحامين العرب والاجانب.

وفي كلمة له خلال الجلسة قال صدام انه اشبه بأسد حوصر في القفص وذلك في اشارة منه الى التضييقات والمعاملة التي يحظى بها من قبل المحكمة العراقية الخاصة رغم تاكيده انه لا يزال الرئيس الشرعي للعراق وان الشعب الذي انتخبه لم ينتزعه من الحكم وانما الغزاة، كما جاء على لسانه خلال جلسة الاثنين.

واضافت الصحيفة في مجمل تقريرها ما سمته شجاعة وزير الدفاع العراقي الاسبق سلطان هاشم عندما قال انه كان مسؤولا عسكريا عن «حملة الانفال»... وفي مداخلة له عقب انتهاء المشتكي الاول من اقواله في جلسة امس قال مضيفا انه كان قائدا لحملة الانفال بالمشاركة مع قوات الفيلق الخامس... كما جادل هاشم المشتكي في الطرق التي سلكها الهاربون الى ايران ونوعية الطائرات التي زعم (المشتكي) انها هاجمت قريته.

واشار الى انه كانت هناك وثائق لدى وزارة الدفاع تؤكد ان الطائرات الايرانية كانت تهبط بالقرب من هذه القرى ايام التمرّد الكردي لايصال مواد غذائية الى الجنود الايرانيين الذين احتلّوا المنطقة.

اما صحيفة «الشاهد المستقل» الاسبوعية فقد ركزت على خبرين الاول تحت عنوان «صورة صدام تعيد كهرباء الناصرية»، جاء فيه: ما ان قطعت دائرة كهرباء الناصرية التيار الكهربائي لساعات طوال في بعض مناطق المدينة، حتى قام البعض بحمل صور صدام حسين ورفعها امام موظفي تلك الدائرة هاتفين بحياته! الجدير بالذكر ان مظاهرات مماثلة جرت في بعض مدن العراق ومنها الناصرية كذلك تعبيرا عن استنكار الاهالي لسوء الخدمات وسرقة المليارات والاختلاسات التي يقوم بها البعض من المسؤولين في الحكومة التي انتخبها هؤلاء الاهالي. والخبر الثاني الذي جعلته محل سخريتها في صفحتها الاولى بعنوان كبير «هروب المستشار العام لوزارة الدفاع والمشرف على المحاكم العسكرية»، جاء فيه: هرب صباح يوم الثلاثاء الماضي الى عمان اللواء طارق العبودي المستشار العام لوزارة الدفاع والمشرف على المحاكم العسكرية في (العراق الجديد) ورئيس لجنة اجتثاث البعث في ديوان الوزارة والذي كان يسكن منطقة الحرية. وقبل هروبه بيومين صدرت بحقه مذكرة بالحبس لاختلاسه مبلغ 600 مليون دولار على خلفية صفقة الاسلحة البولونية بصفته الممثل القانوني في لجنة شراء الاسلحة.

سلفا كير يدعو أطراف دارفور للاجتماع بجوبا

الخرطوم ـ «القدس العربي»

ـ من كمال حسن بخيت:

عادت الحركة الشعبية للدخول لحلبة دارفور مرة اخرى عقب الفشل الذي لازم مبادرتها السابقة بسبب تخلف قادة الحركات المسلحة الرئيسية عن الحضور لتلبية الدعوة التي وجهها زعيم الحركة الشعبية لعقد اجتماع بمدينة ياي بجنوب السودان بغية الوصول لاتفاق ينهي الازمة في الاقليم. وبالامس فوضت الحركة الشعبية زعيمها سلفاكير ميارديت النائب الاول لرئيس الجمهورية لتشكيل لجنة لمتابعة ملف دارفور، ودعت جميع اطراف النزاع للاجتماع في الجنوب بهدف ايجاد مخرج عاجل للازمة، واعلنت الحركة في خاتمة اجتماعات مكتبها السياسي امس الاول في جوبا استعدادها للاسهام في تحسين العلاقات بين حكومة الوحدة الوطنية والادارة الامريكية، وطالبت بأن لا تؤخذ الاوضاع في دارفور ذريعة للانقلاب على اتفاقية السلام والدستور الانتقالي، في اشارة الى عودة الرقابة على الصحف والتعرض للمظاهرات السلمية.

وقال الامين العام للحركة الشعبية ياسر عرمان، ان المكتب السياسي فوض رئيسه سلفاكير ميارديت لتكوين لجنة لمتابعة ملف دارفور، قبل ان يطالب جميع الاطراف بالوقف الفوري لاطلاق النار والاجتماع في الجنوب والعمل على تنقية الاجواء بين المجموعات الاثنية في الاقليم. واضاف عرمان الذي وصف الاجتماع بأنه الاهم بعد رحيل الدكتورجون قرنق لأنه يتطلب قرارات وخيارات صعبة، ان الحركة دعت لمواصلة العمل لعقد اجتماع بين الرئيس عمر البشير والرئيس الامريكي جورج بوش للتوصل الى حلول مرضية لمسألة نشر القوات الاممية في دارفور، وابدت استعدادها للاسهام في تحسين العلاقات بين الحكومة والادارة الامريكية.

واشار ياسر عرمان الى ان الاجتماع اكد ضرورة التوصل الى حلول ملموسة في قضايا أبيي، البترول، لجنة ترسيم الحدود، اتفاق جبال النوبة، والنيل الازرق وقضايا الترتيبات الامنية، وقال انه يعتبر تنفيذ اتفاقية السلام قضية مركزية ومحورية بالنسبة للحركة رغم وجود قضايا مهمة اخرى مثل دارفور.

واكد عرمان ان المكتب السياسي ناقش باستفاضة اداء الحركة في المؤسسات الاتحادية والاقليمية، وقال ان الحركة تعهدت بمراجعة مستمرة لأداء منسوبيها في مؤسسات الدولة.

كما اشار الى ان الاجتماع ناقش آلية وكيفية اتخاذ القرارات في مجلس الوزراء، بجانب ضرورة ان تكون الحركة الشعبية حاضرة في كل القضايا الوطنية، ويتوقع ان يعقد رئيس الحركة سلفاكير ميارديت، مؤتمرا صحافيا اليوم بجوبا قبل ان يغادرها الى الخرطوم، على ان تتولى حكومة الجنوب صرف المرتبات للعاملين بمكاتب البريد بالجنوب واعادة الاموال التي صرفت مرتين.

سيدات سودانيات خلال تظاهرة في الخرطوم احتجاجا على التدخل الخارجي في دارفور

بلير يدعو دول الإتحاد الأوروبي لاتخاذ موقف موحد من أزمة دارفور

■ لندن ـ يو بي آي: دعا رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير الإتحاد الأوروبي الى اتخاذ موقف موحد من أزمة إقليم دارفور، وطالب الحكومة السودانية بالإلتزام بتعهداتها والمساعدة على إنهاء العنف الدائر في الإقليم.

وأشارت هيئة الإذاعة البريطانية، (بي. بي. سي)، امس الأحد الى أن الدعوة جاءت في رسالة وجهها بلير الى الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي في إطار المساعي التي تبذلها حكومته لإجبار الحكومة السودانية على وقف عملياتها العسكرية في دارفور والقبول بنشر قوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وقال بلير في الرسالة إنه «مُلزم بزيادة الجهود الدولية الرامية الى إقناع الحكومة السودانية بتغيير موقفها واتخاذ إجراءات فعلية لوقف العنف في دارفور».

ورفضت الخرطوم بشكل متكرر قبول قرار مجلس الأمن الدولي الذي يجيز نشر قوة دولية لحفظ السلام قوامها 20 ألف عسكري في دارفور لحماية المدنيين من الإقتتال الدائر بين المتمردين الأفريقيين والميليشيات المدعومة من الحكومة السودانية. وحذّر بلير المجتمع الدولي من أنه «لا يمكنه الوقوف متفرجاً بعد الآن بينما الأزمة تتفاقم في دارفور»، مشدداً على أن معالجة الوضع في الإقليم السوداني «تشغل الآن قمة برنامج عمله السياسي»، غير أنه وعد بتقديم حقيبة حوافز للحكومة السودانية لإقناعها بوقف الأزمة الدائرة في دارفور والسماح بنشر قوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة لحماية المدنيين هناك.

وأضاف بلير في رسالته أنه ناقش أزمة دارفور مع الرئيس الأمريكي جورج بوش ورئيس الوزراء الصيني وين جيابايو خلال الأيام القليلة الماضية ويعتزم التحدث مع قادة آخرين للإتفاق على «مبادرة جديدة تعرض مساعدات على السودان في حال وافقت حكومته على التمسك بتعهداتها وساعدت بشكل فعلي على وقف الأزمة وتحذّر من عواقب ما سيحدث في حال رفضت ذلك». واعتبر بلير الوضع في دارفور بأنه «غير مقبول»، مشدداً على أنه «لا يفهم رفض الحكومة السودانية نشر قوات دولية لحفظ السلام في الإقليم أو استمرار وجود قوة حفظ السلام التابعة للإتحاد الأفريقي هناك والتي ستنتهي مهمتها في الثلاثين من أيلول (سبتمبر) الحالي».

وفيما بدا بمثابة التهديد، شدد بلير على ضرورة أن «توافق الحكومة السودانية على استمرار مهمة قوة الإتحاد الأفريقي وانتقال هذه المهمة الى الأمم المتحدة».

وفي موازاة ذلك، تشهد 30 عاصمة ومدينة غربية اليوم الإثنين نشاطات في إطار اليوم العالمي من أجل دارفور لتسليط الأضواء على الحاجة الى نشر قوات تابعة للأمم المتحدة في دارفور لحماية المدنيين.

الحزب الحاكم والمعارضة في اليمن يسعيان لاستمالة القبائل للفوز في الانتخابات

■ صنعاء ـ يو بي آي: يعول حزب «المؤتمر الشعبي العام» الحاكم والمعارضة اليمنية المتمثلة بـ«اللقاء المشترك»، على كسب ود القبيلة في الانتخابات الرئاسية والمحلية المزمع إجراؤها في العشرين من شهر أيلول (سبتمبر) الحالي.

وأظهرت نتائج إحصائية عن انتخابات سابقة، أن الأحزاب السياسية في اليمن ليست العامل الوحيد والأساسي المؤثر في الانتخابات في البلاد، إذ تتقدمها معايير أخرى أبرزها الانتماء العشائري وهذا ما جعل المراقبين يصفون «القبيلة» بأنها المرتكز الأساس في الانتخابات وتتحكم الى حد كبير في مسارها.

ويرى حمود العودي استاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء «أن المجتمع اليمني في الأساس هو مجتمع دولة بالدرجة الأولى، ويتأثر بظروف وواقع القبيلة بدرجة ثانية، والأوضاع السياسية كثيراً ما تؤثر في ترجيح كفة أي من الطرفين».

ولفت العودي الى أن نفوذ القبيلة يبرز بشكل واضح في الريف اليمني بسبب عوامل كثيرة تتعلق بالعادات والتقاليد والنسيج الاجتماعي الخاص الذي يتسم به المجتمع القبلي في اليمن.

ويقول علي صالح الأضرعي، من قبيلة عنس من ذمار، ان تأثير القبيلة أشد من الانتماء الحزبي بحكم التكوين الاجتماعي منذ الصغر على تمجيد القبيلة وعاداتها.

وأشار محمد السنيباني من مدينة صنعاء الى أن الرهان في الانتخابات هو على الجانب القبلي والعشائري «إذ ان الانتماء الحزبي وحده لا يكفي فهناك عشيرة وقبيلة وأسرة لها خصوصياتها وأعرافها وتقاليدها التي تجعل اليمني سواء كان مرشحاً أو ناخباً مشدوداً الى جذور الزمان والمكان والبيئة».

ويسعى الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، مرشح الحزب الحاكم، لكسب دعم ومؤازرة أبناء القبائل في معركته الانتخابية ويبدو ذلك واضحا من خلال قراءة سريعة لأوليات الدعاية الانتخابية الخاصة به.

فقد حرص صالح، كما لاحظ أحمد غرا، على أن يدشن حملته الانتخابية من جامعة الإيمان لكسب دعم التيار الديني التابع للشيخ الزنداني، ثم انتقل بعد ذلك الى صعدة لمعالجة ملف الحوثيين وفتح صفحة جديدة تضم أصوات الشباب التابعين للحوثي، إضافة الى أصوات طلاب جامعة الإيمان.

كما سعى الى استمالة القبائل من خلال مخاطبته إياها بالقول «لن أخاطبكم وأقول لكم يا أبناء اليمن، لكن أقول لكم يا أبناء حاشد وبكيل، يا أبناء مدحج، يا أبناء حمير، يا أبناء كهلان، يا أبناء حضرموت، إنني قرأت الجغرافيا قراءة صحيحة واعرف قبائل اليمن وشرائحها الاجتماعية مرحبا بكم جميعاً».

هذا المسعى مارسه بدوره مرشح المعارضة اليمنية المهندس فيصل بن شملان، الذي زار أبرز المحافظات القبلية في اليمن، وهي الجوف ومأرب، وحرص من خلالها على توجيه رسالة مباشرة الى بعض الزعامات القبلية التي أعلنت دعمها له.

وبحسب المراقبين فإن صالح وبن شملان يدركان جيداً أهمية الحصول على الدعم القبلي لتحقيق الفوز المطلوب الأمر الذي يبرر سعيهما الى إقامة المهرجانات الانتخابية في المناطق القبلية النائية ولعل لهذه الخطوات دلالات تعكس في مجملها أهمية القبيلة وتأثيرها في عملية التغيير في اليمن.

ملصق لمرشح الرئاسة في اليمن فيصل بن شملان

حامد عبدالله الاحمر اثناء خطاب تأييد لمرشح المعارضة

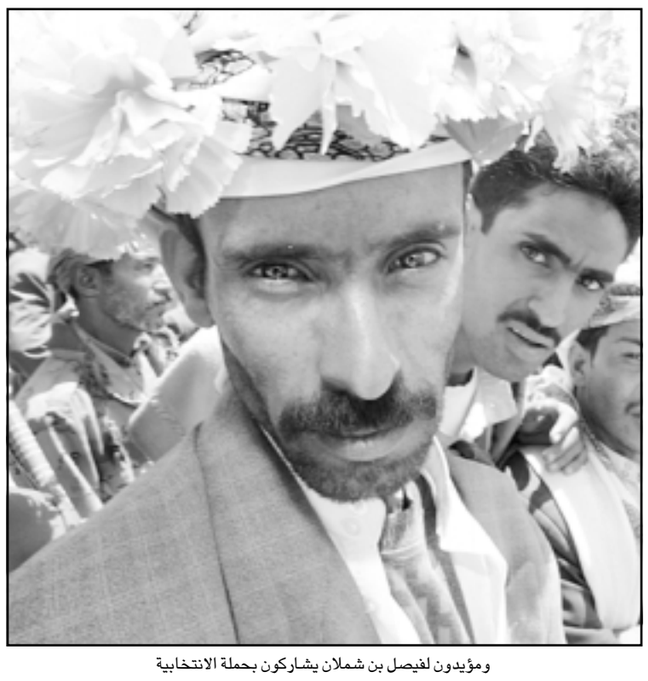
ومؤيدون لفيصل بن شملان يشاركون بحملة الانتخابية

وسيط: الرئيس اليمني تعهد بحل مشكلة خاطفي الرهائن الفرنسيين

■ صنعاء ـ اف ب: علم امس الاحد من وسيط ان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح تعهد شخصيا بتسوية مشكلة خاطفي الرهائن وذلك عبر تأمين الافراج سلميا عن اربعة سياح فرنسيين خطفوا في محافظة شبوة جنوب شرق اليمن. واوضح الوسيط ان «مطالب الخاطفين لن ينظر فيها الان» بيد ان الرئيس صالح تعهد «شخصيا» بانه «سيتولى حل المشكلة».

واضاف ان هذا «الالتزام نقل الى شيوخ قبيلة الخاطفين». والخميس اوضح مصدر قبلي قريب من الخاطفين ان هؤلاء ابلغوا الوسطاء انهم ينتظرون ردا ايجابيا من السلطات المحلية بشأن مبادلة الرهائن باربعة من ابناء مسؤولين محليين ورئيس مركز احتجاز حيث يعتقل افراد من القبيلة يطالبون بالافراج عنهم.

واضاف المصدر ذاته «لقد رفضوا بحث اي حل آخر». وبحسب احد الاعيان شارك في المفاوضات فان الخاطفين قبلوا مبادلة الرهائن بابناء المسؤولين الاربعة «غير ان رئيس مركز الاحتجاز رفض في آخر لحظة تقديم احد ابنائه لقبيلة الخاطفين الذين رفضوا بدورهم الافراج عن الرهائن الفرنسيين معتبرين ان الصفقة غير جدية ولا مصداقية لها».

والسبت قال وزير الداخلية اليمني رشاد العليمي خلال مؤتمر صحافي ان الرئيس الفرنسي جاك شيراك طلب من السلطات اليمنية عدم اللجوء الى القوة لتحرير الرهائن الفرنسيين.

وكان تم خطف السياح الذين لم تكشف هوياتهم، مع دليلهم اليمني الاحد الماضي في بلدة عتق كبرى بلدات محافظة شبوة من قبل عناصر قبلية اقتادوهم الى موقع يبعد 60 كلم من عتق، بحسب مصادر قبلية.